تحليل النتائج

**النتائج الرئيسية**

* استمرار تدهور الأوضاع المعيشية في الأراضي الفلسطينية: حيث يقل دخل 78% من الأسر الفلسطينية المستطلعة عن 385$ شهريا (أي ما يعادل 1.9$ لكل فرد يوميا لأسرة تتكون من 6.7 فردا).
* تأييد لوقف العمليات ضد أهداف مدنية إسرائيلية بشرط وقف إسرائيل للعنف ضد الفلسطينيين (67%).
* أقل من ربع المستطلعين (23%) يعتبرون أداء حكومة أحمد قريع (جيد)، بينما يعتبره 30% متوسط و33% ضعيف.
* استعداد واسع للمشاركة في الانتخابات (75% للرئاسية، 66% للتشريعية، و72% للمحلية).
* نقص كبير في المعلومات حول قانون الانتخابات وآليات التسجيل.
* غالبية (54%) لا تتابع الأخبار حول موضوع الانتخابات.
* يعتقد 57% من المستطلعين أن ياسر عرفات هو الشخص الأكثر تأهيلا لقيادة الشعب الفلسطيني ومن الممكن ترشيحه لمنصب رئاسة السلطة.
* أقلية ستصوت للأعضاء الحاليين في المجلس التشريعي (17%)، و (19%) للأعضاء الحاليين في المجالس المحلية.
* صرح أغلبية المستطلعين (70%) بأنهم سيصوتون لمرشحين أكفياء بغض النظر عن مواقفهم السياسية أو قربهم من السلطة أو المعارضة.
* الأمانة والصدق (النزاهة) العامل الأكثر أهمية عند اختيار المرشح (97%).
* يفضل 35% من المستطلعين النظام المختلط كنظام انتخابي يمكن إتباعه في انتخابات المجلس التشريعي القادمة، ويؤيد 32% نظام الأغلبية البسيطة، ونظام التمثيل النسبي 20%.
* أغلبية المستطلعين (61%) يفضلون نظاما رئاسيا تكون فيه السلطة والصلاحيات من اختصاص رئيس الدولة، ويؤيد النظام البرلماني 39%.
* تراجع في الاستعداد لانتخاب النساء، وتأييد الغالبية (65%) لتخصيص مقاعد للنساء في المجلس التشريعي.
* صرح 38% من المستطلعين بأنهم سينتخبون كتلة حركة فتح في حال إجراء الانتخابات، بينما سينتخب كتلة حركة حماس 20%.

**الجزء الأول: استمرار تدهور الأحوال المعيشية للسكان في الأراضي الفلسطينية.**
- يقل الدخل الشهري لـ38% من الأسر الفلسطينية المستطلعة عن 160$ شهريا، من بينهم 9% لا يوجد لديهم أي مصدر دخل.
- بشكل عام، يقل دخل 78% من الأسر الفلسطينية المستطلعة عن 385$ شهريا (أي ما يعادل 1.9$ لكل فرد يوميا لأسرة تتكون من 6.7 فرد).
- وصف 38%من المستطلعين وضع أسرهم الاقتصادي على أنه سيء أو سيء جدا، بينما وصف وضع أسرهم الاقتصادي بالمتوسط 44%، وبالجيد أو الجيد جدا 19% منهم.

**الجزء الثاني: تقييم مختلط لحكومة أحمد قريع، وتأييد مشروط لوقف العمليات**
- قيم 25% من المستطلعين أداء رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع بالجيد، وقيمه بالمتوسط 30%، بينما قيم أداءه بالضعيف 30% من المستطلعين.
- وقيم أداء حكومته بالجيد 24%، وبالمتوسط 30%، فيما قيم أداءها بالضعيف 33% من المستطلعين.
- تؤيد غالبية (67%) وقف العمليات ضد المدنيين الإسرائيليين، وكانت موافقة51% منهم مشروطة بالموافقة الإسرائيلية على وقف العنف ضد المدنيين الفلسطينيين. فيما عارض وقف هذه العمليات 29% من المستطلعين.

**الجزء الثالث: الموقف من الانتخابات الفلسطينية المقترحة**
**1. توفر المعلومات والمعرفة حول الانتخابات الفلسطينية**
- صرح أغلبية الجمهور المستطلع (54%) بأنهم لا يقومون بمتابعة ما يرد من أخبار حول الانتخابات، بينما يقوم بالمتابعة 46%.
- وتفضل الأغلبية المستطلعة (57%) محطات التلفزة الفلسطينية كوسيلة لإيصال الأخبار والمعلومات حول الانتخابات، بينما يفضل 21% منهم الإذاعة، و9% الصحف المحلية.
- وبشكل أساسي يحصل 74% من المستطلعين على الأخبار حول الأحداث الجارية من التلفزيون.
- كما صرحت أغلبية المستطلعين (72%) أنه لا تتوفر لديهم معرفة بآلية تسجيل الناخبين للانتخابات المتوقعة.
- كما لا تتوفر معلومات:

* لدى 78% من المستطلعين حول محتوى قانون انتخابات الرئاسة.
* ولدى 77% حول محتوى قانون الانتخابات التشريعية.
* ولدى 74% حول محتوى قانون الانتخابات المحلية.

- وبشكل عام، صرح 60% من المستطلعين بأنهم ينوون التسجيل للانتخابات في حال بدء عملية التسجيل.

**2. تأييد عال لإجراء الانتخابات واستعداد للمشاركة**
- يؤيد 57% إجراء انتخابات رئاسية.
- وترتفع نسبة التأييد لإجراء انتخابات تشريعية إلى 60%.
- بينما ترتفع نسبة التأييد لإجراء انتخابات محلية إلى 69%.
- أما حول توجهات المستطلعين للمشاركة في الانتخابات، فقد كانت كالآتي:

* 75% ينوون المشاركة في الانتخابات الرئاسية.
* 72% ينوون المشاركة في الانتخابات المحلية.
* 66% ينوون المشاركة في الانتخابات التشريعية.
* أما في حال دعت المعارضة لمقاطعة الانتخابات، قال 63% من المستطلعين بأنهم لن يقاطعوا بالرغم من دعوة المعارضة.
* وصرح 46% من المستطلعين بأنهم شاركوا في الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي جرت عام 1996. بينما صرح 29% منهم أنهم كانوا تحت السن القانوني المسموح للمشاركة في الانتخاب.

**3. أغلبية ترى فائدة من إجراء الانتخابات**
- يرى المستطلعون أن الانتخابات ستؤدي إلى:

* تعزيز شعور المواطن بقيمة دوره في المجتمع (82%)
* تعزيز سيادة القانون (81%)
* تفعيل المشاركة الشعبية (79%)
* تمثيل الفئات المهمشة (77%)
* تحسين وضع النساء الفلسطينيات (77%)
* تحقيق الإصلاح في مؤسسات السلطة الفلسطينية (76%)
* تحسين الأوضاع الاجتماعية (75%)
* تحسين الأوضاع الاقتصادية (75%)
* إصلاح النظام السياسي (74%)
* تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني (72%)
* إنهاء الفوضى والتسيب (71%)
* تسريع إقامة الدولة الفلسطينية (62%)
* تغيير في القيادة الفلسطينية الحالية (61%)

- بينما ترى أغلبية أخرى بأنه قد يكون هناك دور سلبي للانتخابات يتمثل في ما يلي:

* تعزيز سيطرة السلطة الفلسطينية الحالية - تعزيز الوضع القائم (66%)
* فرض حل سياسي على الفلسطينيين (58%)

**الجزء الرابع: معايير الانتخاب**
**1. توجه نحو التغيير**
- وفيما يتعلق بتوجهات المستطلعين لانتخاب مرشحين جدد بالمقارنة مع المرشحين الحاليين فكانت التوجهات كالآتي:

* 49% سينتخبون أعضاءً جدداً لعضوية المجلس التشريعي.
* 53% سينتخبون أعضاءً جدداً لعضوية المجالس المحلية.

- وبالنسبة لتوقعات المستطلعين حول نزاهة الانتخابات: صرح 50% منهم بأنها ستكون نزيهة، بينما أعتقد بعدم نزاهتها 34% من المستطلعين.

**2. الأمانة والصدق عند المرشح (النزاهة) أهم العوامل في اختيار المرشحين:**
- تركزت أهم المعايير، التي سيستخدمها الناخبون، في عوامل مرتبطة بأخلاقيات وبرامج المرشحين وسجلهم التاريخي ودورهم في خدمة المجتمع. فقد أكد حوالي 97% أن الأمانة والصدق (النزاهة) عامل مهم، وأعتبر أكثر من 90% دور المرشح في خدمة بلده وتحصيله العلمي وبرنامجه الاقتصادي الاجتماعي عوامل مهمة (كما هو موضح في الجدول).

|  |
| --- |
| **العوامل مرتبة حسب أهميتها** |
| **العوامل** | **المجموع (%)** | **الضفة الغربية (%)** | **قطاع غزة (%)** |
| الأمانة والصدق عند المرشح (النزاهة) | 97.1 | 96.9 | 97.4 |
| دور المرشح في خدمة بلده | 96.4 | 96.0 | 97.0 |
| التحصيل العلمي للمرشح | 94.2 | 93.0 | 96.0 |
| برنامج المرشح لحل المشكلات الاقتصادية | 92.5 | 93.8 | 90.6 |
| برنامج المرشح لحل المشكلات الاجتماعية | 90.5 | 91.5 | 89.0 |
| دور المرشح في النضال الوطني | 86.9 | 86.7 | 87.3 |
| درجة التدين لدى المرشح | 85.8 | 81.6 | 92.0 |
| مواقف المرشح من القضايا السياسية | 85.5 | 85.0 | 86.3 |
| الانتماء الحزبي للمرشح | 45.9 | 45.1 | 47.1 |
| الحالة المادية للمرشح | 34.3 | 32.1 | 37.9 |
| القرابة العائلية للمرشح | 23.4 | 21.0 | 27.0 |

- وعند سؤال المستطلعين عن العامل الأهم من العوامل السابقة الذي سيأخذونه بعين الاعتبار لاختيار مرشحيهم فتم التأكيد على عامل (الأمانة والصدق عند المرشح)، حيث أختاره 46% كأهم عامل، ويلي ذلك في الأهمية درجة التدين لدى المرشح (حوالي 30%)، ودور المرشح في خدمة بلده (6%)، والتحصيل العلمي للمرشح ودور المرشح في النضال الوطني (5%) لكل منهما، وبرنامج المرشح لحل المشكلات الاقتصادية 4%.
- وصرح أغلبية المستطلعين (70%) بأهم سيصوتون لمرشحين أكفياء بغض النظر عن مواقفهم السياسية. بينما صرح 24% منهم بأنهم سيصوتون لمرشحين أكفياء مقربين من السلطة الفلسطينية، فيما صرح 7% بأنهم سيصوتون لمرشحين أكفياء مقربين من المعارضة.

**3. قرار الانتخاب قرار شخصي... ولكن!!**
- صرح أغلبية المستطلعين (56%) بأنهم سيصوتون لمرشحهم المفضل بناء على قرارهم الشخصي بدون أي تأثير من أحد، بينما صرح 27% منهم بأن قرارهم سيكون شخصي ولكن بعد التشاور مع العائلة. بالمقابل صرح 17% من المستطلعين بأن القرار سيتم بناء على قرار العائلة.
- وعند سؤال المستطلعين حول أي الأشخاص له التأثير الأكبر على اختيار مرشحهم المفضل: صرح 45% منهم (لا أحد)، بينما صرح 20% (الزوج)، و15% (الأب)، 5% (أحد الأقارب)، و4% (الأبناء). بينما صرح 5% بأن القرار سيتم بناء على قرار التنظيم السياسي الذي يؤيدونه. وصرحت نسب قليلة بأنها تتأثر بشخصيات قيادية مجتمعية، أو بإمام مسجد أو بالأصدقاء.

**الجزء الخامس: النظام الانتخابي**
- يفضل 35% من المستطلعين النظام المختلط كنظام انتخابي يمكن إتباعه في انتخابات المجلس التشريعي القادمة، بينما يفضل 32% نظام الأغلبية البسيطة، و20% نظام التمثيل النسبي.
- أما فيما يتعلق بانتخاب الرئيس فيفضل 45% من المستطلعين أن يتم انتخاب الرئيس بشكل مباشر من قبل الشعب من خلال الحصول على أعلى نسبة من الأصوات، بينما يفضل 41% منهم الانتخاب المباشر من قبل الشعب أيضا شريطة حصول المرشح لمنصب الرئاسة على نسبة أصوات تزيد عن 50%+1. ويفضل 14% الانتخاب المباشر للرئيس من قبل أعضاء المجلس التشريعي.
- وصرح أغلبية المستطلعين (61%) أنهم يفضلون نظام رئاسي تكون فيه السلطة والصلاحيات مع رئيس الدولة، بالمقابل يفضل 39% من المستطلعين نظام برلماني تكون فيه السلطة والصلاحيات مع رئيس الوزراء الذي يتم تعيينه من قبل المجلس التشريعي.
- أقرت أغلبية المستطلعين أن تبقى أعمار المنتخبين والمرشحين للانتخابات المختلفة كما هي مقرة في القوانين دون إجراء أي تغيرات وتعديلات: عمر الشخص المؤهل للتصويت 18سنة، عمر الشخص المؤهل للترشيح لمنصب الرئيس 35 سنة، عمر الشخص المؤهل للترشيح لعضوية المجلس التشريعي 30 سنة، عمر الشخص المؤهل للترشيح لمنصب رئيس الهيئة المحلية 30سنة، عمر الشخص المؤهل لعضوية الهيئة المحلية 25 سنة.

**الجزء السادس: مشاركة النساء في الانتخابات**
- تنبه النتائج إلى تراجع في الاستعداد لانتخاب النساء وخصوصا في الانتخابات التشريعية والبلدية، حيث وصلت نسبة الاستعداد لانتخاب امرأة للمجلس التشريعي قبل انتخابات 1996 إلى 75% (مقارنة مع نحو 65% الآن). ووصلت نسبة الاستعداد لانتخاب امرأة للمحلية في نفس الوقت إلى 65% (مقارنة مع نحو 52% الآن). وقد يعود هذا جزئيا إلى الاستعداد الأقل لدى فئة الشباب لانتخاب النساء، فقد أظهر الاستطلاع أن 35% من عينة غزة هم من الشباب الذين لم يشاركوا في انتخابات 1996 لأنهم كانوا تحت سن 18، وتصل النسبة في الضفة إلى 25%. ومع إدراك أن فرص النساء لا توازي فرص الرجال، فان أكثر من 65% يؤيدون تخصيص مقاعد للنساء في المجلس التشريعي، و62% في المجالس المحلية (الكوتا).

|  |
| --- |
| **عند سؤال المستطلعين عن مدى استعدادهم لانتخاب النساء للانتخابات المختلفة:**  |
|  | **المجموع (%)** | **الضفة الغربية (%)** | **قطاع غزة (%)** |
|   | **نعم** | **لا** | **نعم** | **لا** | **نعم** | **لا** |
| **الانتخابات الرئاسية**  | 64.3 | 34.2 | 70.7 | 27.6 | 54.8 | 44.1 |
| **الانتخابات المحلية** | 51.5 | 46.5 | 56.2 | 41.2 | 44.6 | 54.4 |
| **الانتخابات الرئاسية** | 48.4 | 49.8 | 54.7 | 43.1 | 39.0 | 59.7 |
| **ترشيح امرأة من العائلة للانتخابات المحلية** | 44.8 | 52.3 | 52.3 | 44.5 | 33.8 | 63.9 |
| **تخصيص مقاعد للنساء في المجلس التشريعي** | 65.3 | 31.7 | 69.2 | 28.1 | 59.6 | 36.9 |
| **تخصيص مقاعد للنساء في الهيئات المحلية** | 61.8 | 35.2 | 65.5 | 31.5 | 56.4 | 40.6 |

**4. تأييد الاتجاهات السياسية**
- صرحت الأغلبية (84%) أنهم ليسوا أعضاء في أي من التنظيمات الفلسطينية. وصرح 16% بعضويتهم في أحد التنظيمات الفلسطينية.
- كما صرحت الأغلبية (80%) أنهم ليسوا أعضاء في أي إطار جماهيري. وصرح 20% بعضويتهم في أحد الأطر الجماهيرية.
- وكما عبر 29% من المستطلعين عن عدم نيتهم في انتخاب أي من الكتل السياسية على الساحة الفلسطينية في حال تم اعتماد قانون قائم على أساس الكتل.
- وفي المقابل صرح 38% عن استعدادهم لانتخاب كتلة تشكلها حركة فتح، بينما أبدى استعدادا لانتخاب كتله تشكلها حماس 21%، وستحظى كتل اليسار الفلسطيني على7% من الأصوات في حال خوضها الانتخابات ضمن كتل منفصلة، أما الجهاد الإسلامي فستحظى بحوالي 5% من الأصوات.



ومن الجدير بالذكر أن التأييد لحركة فتح كان في تناقص مستمر خلال السنوات السابقة، حيث كان 33% في آب 2000، وأنخفض إلى 20% في تشرين أول 2001، وقد بدأ هذا التأييد بالارتفاع منذ ذلك الوقت حتى وصل نحو 30% خلال تموز وتشرين أول من العام 2003. وفي المقابل فان التأييد لحماس كان في تصاعد مستمر حيث كان 14% في آب 2000، وأرتفع إلى 21% في تشرين أول 2001، وعاد إلى الانخفاض إلى 14% في شباط 2003، ثم أرتفع إلى 19% في تشرين أول 2003. ومن الجدير بالذكر أن الاستطلاع الحالي لا يسأل حول التعاطف/ التأييد السياسي، ولكن يسأل عن من سينتخب المستطلعون من بين الكتل الانتخابية المذكورة.